توجهات خطة التنمية التاسعة

١/٢ المقدمة

تنطلق خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) في غاياتها، كما في خطط التنمية السابقة، من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم ونصت عليها توجهات الدولة وثوابتها والمتمثلة في: الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بمُثُلِهَا الأخلاقية الرفيعة، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي والإسلامي، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، وضمان حقوق الإنسان، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وتستند هذه الخطة في صياغة توجهاتها على الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة حسبما عبّر عنها في الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) من جهة، وعلى ما حققته خطة التنمية الثامنة من تقدم في هذا المجال من جهة أخرى.

ويتناول هذا الفصل التوجهات الرئيسة لخطة التنمية التاسعة، مستعرضاً بالتفصيل الأهداف العامة التي تم رسمها، وموجزاً الآليات الرئيسة لتنفيذها، ومختتماً بعرض تفصيلي للأطر العامة لتلك التوجهات.

٢/٢ الأهداف العامة للخطة

تستند الخطة في توجهاتها إلى أهدافها العامة التي اشتملت على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن. وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة وتشتد فيه المنافسة القائمة على المنجزات في حقول العلوم والتقنية. وتتبنى الخطة ثلاثة عشر هدفاً عاماً على النحو التالي:

الهدف الأول :

المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني :

الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث :

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع :

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس :

تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس :

رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع :

تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن :

التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع :

تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر :

تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر :

مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر :

تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر :

تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

٣/٢ آليات تنفيذ الأهداف العامة

أولت وثيقة خطة التنمية التاسعة عناية خاصة لعملية تحديد الآليات التي سيتم من خلالها تحقيق أهدافها، وتنفيذ سياساتها، وبرامجها ومشروعاتها حيث أجملت تلك الآليات في ثلاث وعشرين آلية رئيسة، انبثقت منها مجموعة من الآليات الفرعية. وتتمثل الآليات الرئيسة في التالي:

١. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بين مناطق المملكة، والشرائح الاجتماعية المختلفة.
٢. تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية.
٤. تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية.
٥. تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
٦. تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقليص معدلات الفقر.
٧. تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات.
٨. تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص.
٩. تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.
١٠. زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية.
١١. توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، وتطوير النظام التعليمي لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللمعارف المستجدة.

١٢. توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية.
١٣. توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد المجتمع.
١٤. اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
١٥. تطوير المشاركة الفاعلة للمرأة السعودية في النهضة التنموية للمملكة وتعزيز هذه المشاركة.
١٦. دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للمملكة وتطويرها، وتمكينهم من الإسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع.
١٧. توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع.
١٨. حماية النزاهة ومكافحة الفساد والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية.
١٩. تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها، وزيادة الإنتاج الثقافي والعلمي.
٢٠. تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفعيل علاقات المملكة العربية والإسلامية والدولية.

٢١. تحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة.

٢٢. تقديم الدعم والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعترض تنميتها.

٢٣. الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل.

٤/٢ الأطر العامة لتوجهات الخطة

يمكن إيجاز التوجهات الرئيسة لخطة التنمية التاسعة في ستة توجهات وذلك على النحو التالي:

١/٤/٢ تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة

ترسيخاً لمبدأ التعامل مع الإنسان السعودي كغاية التنمية ووسيلتها الأساسية، تضع خطة التنمية التاسعة تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم على رأس أولوياتها وتوجهاً رئيساً من توجهاتها التنموية، أفردت له الخطة الهدف العام السادس والآلية التنفيذية السادسة. واستيفاءً لمتطلبات هذا التوجه تركز الخطة على عدة مسارات أولها الاستمرار في رفع مستوى الدخول الحقيقية للمواطنين بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، وهو ما يتطلب تسريع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع المحافظة على استقرار مستوى تكاليف المعيشة وسعر صرف الريال السعودي. ويتعلق المسار الثاني بمواصلة التحسين الكمي والنوعي للخدمات المقدمة للمواطنين لما لهذه الخدمات من تأثير مباشر على مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

أما المسار الثالث فيتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية والإبداعية للمواطنين وتوفير فرص العمل المجزي لهم، وتوسيع مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، واتخاذ جميع التدابير لتقليص معدلات البطالة خاصة بين الشباب من الذكور والإناث. ويشكل التوزيع المتوازن للجهد التنموي وثماره بين مناطق المملكة وداخلها، والذي يمثل أحد التوجهات الرئيسة للخطة، ضمانة من الضمانات الأساسية لأن ينعم المواطنون، حيثما كانوا ولأي شريحة اجتماعية ينتمون، بالتحسن الذي ستحققه الخطة – بإذن الله – في مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

وضماناً لاستدامة التحسن في مستوى المعيشة ونوعية الحياة على المدى البعيد ينص الهدف العام العاشر للخطة على "تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة". وتنص الآلية التنفيذية الخامسة للخطة على "تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة"، ويندرج تحت هذه الآلية مجموعة من موجهات السياسة العامة التي تتعلق بتحسين استغلال الموارد الاقتصادية وتعزيز الاستفادة منها، وحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها، والاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها.

٢/٤/٢ التنمية المتوازنة بين المناطق

ينص الهدف العام الرابع للخطة على "تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وتوضح الآلية التنفيذية الثالثة للخطة الخطوات الرئيسة التي سيتم اتخاذها خلال مدة الخطة لتقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية. ويؤكد هذا التوجه أهمية نشر ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة بين مناطق المملكة وتقليص درجات التباين بين مستويات التنمية في تلك المناطق لأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستغلال الكفء والشامل للموارد والإمكانات التي تزخر بها المملكة بصفة عامة. إن تقليل درجات التفاوت التنموي بين المناطق من شأنه أن يسهم في الحد من وتيرة الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، تلك الهجرة التي نجم عنها تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في بعض المدن الرئيسة ترتبت عليه ضغوط متزايدة على مرافق الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في تلك المدن.

وتؤكد توجهات خطة التنمية التاسعة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق لا يتطلب توفير مرافق التجهيزات والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساس إلى المعطيات الذاتية لكل منطقة ومقوماتها التنموية، وإلى استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

وسوف تشهد الخطة استمرار توسعة الشبكة الوطنية للطاقة، من غاز طبيعي، ونفط، وكهرباء، لتوفير الوقود واللّقيم والطاقة الكهربائية لمحاور التنمية الجديدة. كذلك ستشهد مدة الخطة توسعة شبكة الخطوط الحديدية التي ستتيح في المدى المتوسط ربط المناطق التعدينية في شمال المملكة بالمنطقة الشرقية لنقل خامات المواد المستخرجة إلى مراكز المعالجة

والتصنيع، هذا إضافة إلى ربط وسط المملكة بغربها.

ويتوقع أن يعزز إنشاء المدن الاقتصادية توجهات الخطة نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة، إذ من المأمول أن تشكل هذه المدن منظومات إنتاجية متكاملة تستند إلى المقومات التنموية للمناطق وما تتمتع به من ميزات نسبية وتنافسية، ظاهرة وكامنة.

تنطوي تنمية المناطق خلال مدة الخطة على خمسة عناصر أساسية:

- إكمال وضع استراتيجيات للتنمية على مستوى المناطق الإدارية في إطار خطة التنمية التاسعة.
- توزيع المشاريع التنموية العامة بين المناطق الإدارية المختلفة، وتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات العامة بناء على معايير محددة.
- تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق، وتطوير قدرات الإدارة المحلية للتحول التدريجي نحو عدم المركزية (اللامركزية).
- الحد من الهجرة الداخلية ذات التأثيرات السلبية على المراكز الحضرية الكبرى.
- معالجة الآثار المترتبة على ارتفاع وتيرة التحضر خاصة في المدن الكبرى.

وتهدف استراتيجية تنمية المناطق في خطة التنمية التاسعة إلى تعزيز الروابط بين مناطق المملكة المختلفة وداخلها من خلال تنفيذ الممرات التنموية المقترحة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم اعتمادها في عام ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠) من قبل مجلس الوزراء الموقر، مما يسهم في تحقيق الهدف الأسمى لتنمية المناطق المتمثل في الارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع سكان المملكة وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق وداخلها.

وتحرص الخطة على أن تحظى المناطق ذات المستويات التنموية التي تحتاج رعاية خاصة بأولوية في توزيع البرامج والمشروعات، وعلى توفير حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في تلك المناطق.

٣/٤/٢ تنويع القاعدة الاقتصادية

ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره.

ويمثل تنويع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطة التنمية التاسعة التي أفردت له الهدف العام السابع والآلية التنفيذية الرابعة. وتنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

ويقتضي تنفيذ هذا التوجه تحقيق زيادات ملموسة ونقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية – الإنتاجية والخدمية – في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات وفي توفير الفرص الوظيفية لقوة العمل الوطنية. وينبغي أن يستند تنويع القاعدة الاقتصادية إلى الميزات النسبية للمملكة وأن يدعم قدراتها التنافسية. ومن المهم أيضاً ألا يقتصر التنويع على مجرد زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في عدد من المجالات بل لا بد أن يتجذر ويتعمق هذا التنويع ليطال الهياكل الإنتاجية للقطاعات غير النفطية نفسها فيتم تنويع الأنشطة الإنتاجية داخل هذه القطاعات ليتسنى لها أن تنتج طيفاً واسعاً من السلع والخدمات التي يتجه جزء منها للاستخدام الوسيط داخل قطاعات الاقتصاد الوطني فتقوى إثر ذلك الروابط بينها ويتعزز عن هذا الطريق التكامل الداخلي للاقتصاد ككل. أما الجزء الآخر من الإنتاج غير النفطي فيتجه إلى الأسواق الخارجية كصادرات، وإلى السوق المحلي للاستخدام في مجالات الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص).

ولتحقيق تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية تتوجه خطة التنمية التاسعة إلى تكثيف الجهود في المجالات التالية:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال، ومنها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
- نشاط السياحة.

- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- مختلف أنشطة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

٤/٤/٢ دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

ظلت المملكة ولسنوات عديدة تعمل على إرساء دعائم اقتصاد معرفي قادر على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتسارعة في العالم واستقطابها وتوطينها، وتوليد المعرفة داخلياً ونشرها، والاستفادة من كل ذلك في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيجاد أنشطة وخدمات جديدة قائمة على المعرفة، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وإيجاد ميزات تنافسية جديدة، وتنمية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها لاستدامة التنمية وبناء قوة عمل معرفية عالية المهارة. وحرصاً على تعزيز هذا التوجه وترسيخه أفردت خطة التنمية التاسعة الهدف العام الثامن والآلية التنفيذية السابعة.

وقد أوضحت الخطة أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يقتضي تكامل أنشطة: نشر المعرفة ونقلها وتوليدها وإنتاجها وتوظيفها واستثمارها في فعاليات الإنتاج المختلفة وتطويرها.

واستناداً إلى تحليل أهم القضايا التي تواجه المملكة على صعيد العديد من الأنشطة تبنت الخطة التاسعة حزمة من الأهداف العامة والمحددة لتوجيه مسار التقدم المنشود نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة. ولتحقيق هذه الأهداف تتبنى الخطة مجموعة من السياسات، والبرامج الكفيلة بتنفيذ كل سياسة، وتمثلت الأهداف العامة فيما يلي:

- تعزيز التنمية البشرية، ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.
- تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى قدرات المملكة في إنتاج المعرفة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى المعرفة ومحتواها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.
- الاستمرار في توفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.

- تقليص الفجوة المعرفية بين المناطق، وزيادة وعي المواطن بأهمية المعرفة، فضلاً عن زيادة المحتوى الرقمي العربي.

وقد اعتمدت الخطة السياسات التالية لتحقيق أهداف التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة:

- اعتماد آليات لزيادة نشر المعرفة.
- زيادة قدرات المملكة في مجال نقل التقنية وتوطينها.
- الاستمرار في زيادة أنشطة توليد المعرفة العامة والخاصة.
- تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة في المملكة للارتقاء بالإنتاجية والمقدرة التنافسية.
- متابعة تطوير البيئة المناسبة لإدارة المعرفة تقنياً وهيكلياً وقانونياً وتمويلاً وإدارةً.
- الارتقاء بالمستوى المعرفي لأفراد المجتمع.

إن نجاح المملكة في بناء اقتصاد معرفي سيسهم بفعالية في تحقيق التنمية المتوازنة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

٥/٤/٢ تعزيز القدرات التنافسية

تمكنت المملكة من تبوء موقع اقتصادي مميز على الصعيد الدولي، من خلال ميزتها الاقتصادية في قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات. وفي ظل مستجدات الواقع الاقتصادي العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة، وتشتد فيه المنافسة بين الدول، وبانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية التي تستند أحكامها إلى حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، أصبح التحدي أمام المملكة يتمثل في تعزيز تنافسية اقتصادها في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية صادراتها وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها.

وقد استمرت الجهود خلال خطة التنمية الثامنة لتطوير الأنظمة والهياكل المؤسسية والاقتصادية والإدارية وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ولا سيما التصديرية منها. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحسن في تصنيف المملكة وفقاً للتقارير الدولية، ونتج عن ذلك أن تبوأت المملكة مركزاً متقدماً ضمن أفضل الدول جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثمرت الجهود المبذولة عن زيادة حجم الصادرات غير النفطية وتنويعها.

وتعتزم خطة التنمية التاسعة مواصلة هذه الجهود وتعزيزها لما تنطوي عليه من تعزيز للقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكونها أحد التوجهات الرئيسة للخطة. ويرتبط بذلك مدى التقدم المحرز في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية، ومن ثم الانتقال من مرحلة الاعتماد الكثيف على الميزة النسبية القائمة على وفرة مورد النفط ومشتقاته إلى الاعتماد على الميزات التنافسية الظاهرة والكامنة في إنتاج السلع والخدمات غير النفطية.

وأبرزت الخطة مجموعة من القضايا والتحديات التي تواجه ارتقاء المملكة في مراتب التنافسية العالمية، منها:

- الحاجة إلى رفع المستوى التعليمي للقوى العاملة إذ تعد القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً جيداً والقادرة على استيعاب التقنيات الحديثة أحد الركائز الرئيسة لتطوير القدرات التنافسية.
- ضعف مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل وفق مؤشر مشاركة المرأة في سوق العمل الذي يشكل أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- محدودية تجمعات الأعمال العنقودية التي تتكون من عدة صناعات وشركات ومؤسسات ذات روابط وعلاقات قوية بعضها ببعض تتيح التفاعل المكثف فيما بينها، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وحفز الابتكار، وتهيئة الفرص لإقامة منشآت أعمال جديدة.
- الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار، فهناك نقص في أعداد المتخصصين في مجالات العلوم والهندسة مضافاً إلى ذلك ضعف العلاقات بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال.
- غلبة الطابع العائلي على المنشآت الخاصة الذي يشكّل قيداً على تطوير قدراتها التنافسية، وتطوير أساليبها الإدارية، ومحدودية تطبيق أنظمة الرقابة الفعالة وحوكمة الشركات، وضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة، فضلاً عن عدم تطبيق أنظمة الجودة الشاملة.
- ضعف المحتوى التقني للصادرات الوطنية غير النفطية حيث إن معظم الصادرات الصناعية ذات تقنيات بسيطة مثل الملابس ومنتجات الصناعة الغذائية والورق ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات، في حين شكلت الصادرات ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي (باستثناء الصادرات البتروكيماوية) نحو (١٠٪) من إجمالي الصادرات غير النفطية.

وتبنت الخطة مجموعة من الأهداف العامة والمحددة لتطوير القدرات التنافسية للمملكة واعتمدت سياسات وآليات تنفيذية محددة لتحقيق تلك الأهداف. وشملت الأهداف العامة في هذا المجال:

- الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنافسية المعتمدة على الابتكار.
- تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- دعم القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية وزيادة محتواها التقني.
- رفع مستوى التعليم والتدريب والتوسع في المسارات العلمية والتقنية.
- مواصلة تطوير بيئة الاستثمار وبيئة التصدير.
- تكثيف عمليات نقل التقنية وتوطينها واستنباتها في المملكة بما يعزز من القدرات التنافسية ويتماشى مع عولمة الإنتاج.
- التوسع في إنشاء تجمعات الأعمال العنقودية ذات الروابط القوية والمتعددة بين وحداتها (التشابكات الأمامية والخلفية)، وتشجيع اندماج الشركات الوطنية فيما بينها من جهة، وتوثيق تعاونها مع الشركات الأجنبية ذات التقنيات المتطورة، من جهة أخرى.

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصناعية والمعلوماتية.
- تحسين مستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات.

وتحقيقاً لتلك الأهداف اعتمدت الخطة مجموعة من السياسات والآليات التنفيذية، من ضمنها ما يلي:

- الاستمرار في دفع الجهود نحو تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- تطوير التشريعات والنظم والبيئة القضائية من أجل تعزيز حماية ممارسة أنشطة الأعمال وتيسيرها، وزيادة الشفافية في القرارات والإجراءات الاقتصادية العامة.
- تسريع الخطى نحو التطبيق الشامل للحكومة الالكترونية.
- حفز الاستثمار في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وفي الأنشطة التي تتمتع فيها المملكة بميزات نسبية.
- تنمية مجمعات الأعمال العنقودية.
- تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة.

- مواصلة جهود تطوير التعليم العالي، ومجالات البحث العلمي والابتكار، وربط هذه الأنشطة باحتياجات القطاع الصناعي، وبالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.
- توطين التقنيات الحديثة واستنباتها محلياً.
- تعميق ثقافة الجودة والإتقان والتميز لدى أفراد المجتمع السعودي.

٦/٤/٢ تنمية الموارد البشرية

أولت خطط التنمية المتعاقبة أهمية كبرى لتنمية الموارد البشرية لكون الثروة الحقيقية للوطن تتمثل في موارده البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة فيه. وقد تجسد هذا الاهتمام المستمر بتنمية الموارد البشرية في التوسع الملحوظ الذي ظل يشهده قطاعا التعليم والتدريب بالمملكة طيلة العقود المنصرمة. وتواصل خطة التنمية التاسعة الاهتمام بهذا المحور، وينعكس ذلك في الهدف العام الخامس للخطة الذي يضع الإطار العام الذي يحكم الرؤية والآفاق المستقبلية للقطاع. وضماناً لتحقيق متطلبات التوجه في هذا المجال، تؤكد الآلية التنفيذية الحادية عشرة للخطة على تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتطوير النظام التعليمي بما يضمن الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية، وللتحديات المستجدة. وتؤكد الآلية الثانية عشرة للخطة على أهمية توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الإدارية. هذا ويكتسب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بُعداً آخر مهماً في خطة التنمية التاسعة لكونه أحد العناصر الرئيسة المتصلة ببناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وتهدف الاستراتيجية التعليمية خلال مدة الخطة التاسعة إلى تحقيق تطور نوعي وكمي من خلال مجموعة متناسقة ومتكاملة من الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لكل مرحلة من مراحل التعليم. ففي مجال التعليم العام تبنّت الخطة مجموعة أهداف منها:

- بناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويراً شاملاً للطالب تمكنه من الإسهام في بناء مجتمعه.
- تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
- تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام.
- الارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار.
- تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها.

وفي مجال التعليم العالي شملت أهداف الخطة ما يلي:

- **زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.**
- **التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.**
- **التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.**
- **دعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.**
- **تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.**
- **تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.**

وفي مجال التدريب تبنّت الخطة مجموعة أهداف منها:

- **استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.**
- **تأهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لحاجة سوق العمل.**
- **تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.**
- **بناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.**
- **التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية، والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.**
- **توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتأهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمة لمشروعاتها التنموية، وبصفة خاصة في المدن الاقتصادية الجديدة ومناطق التقنية.**
- **ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بمدى إسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها.**